المقاولاتية ومشاريع الاستثمار السياحي في الصحراء وفق معايير الحوكمة الاجتماعية.

د: سامية ابريعم ، أ: زينب ڤريوة
جامعة أم البواقي، جامعة سكيكدة ؛ الجزائر
E-mail
Ibriam_samia@yahoo.fr

Entrepreneurship and tourism investment projects in the desert, according to social norms of governance

DR.samia ibriam , guerioua zeyneb
university of Oum El Bouaghi , university of skikda; Algeria

Received: April 2017 *Accepted: May 2017* *Published: June 2017*

Abstract: The investment projects of the construction enterprises are one of the most important pillars of development in the economic and social field. They contribute significantly to the construction of infrastructure through the construction of roads and the construction of residential and service structures such as hotels ... as well as the employment of individuals in various activities, which means providing income for these and thus reducing unemployment Relatively speaking, the Algerian Sahara is considered a tourist area with excellence due to its natural and cultural attractions. However, it has not received sufficient attention in the field of tourism investment by the contracting institutions and suffers from the weakness of the social responsibility obligations Which allows them to enjoy projects that contribute to their formation and growth in accordance with international standards of governance and sustainable development. Therefore, this intervention comes in order to present the challenges and requirements of the investment promotion of the South tourist areas.
Keywords: Entrepreneurship: Tourism Investment, Governance, social norms.

(JEL) Classification : M 13

ملخص: تعد المشاريع الاستثمارية للمؤسسات المقاولاتية إحدى أهم مرتكزات التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث تساهم بشكل كبير في بناء البنى التحتية من خلال مد الطرق وبناء الهياكل السكنية والخدماتية كالفنادق... وكذا توظيف الأفراد في مختلف نشاطاتها وهو ما يعني توفير دخل لهؤلاء وبالتالي التقليل من البطالة نسبيا، وتعد الصحراء الجزائرية منطقة سياحية بامتياز بالنظر لما تتوفر عليه من مناطق جذب طبيعي وثقافي ، غير أنها مازالت لم تلقى الاهتمام الكاف في مجال الاستثمار السياحي من قبل المؤسسات المقاولاتية وتعاني أيضا من ضعف التزامات المسؤولية الاجتماعية التي تتيح لها التمتع بمشاريع تسهم في تهيئتها والنمو بواقعها وفق ما يتماشى مع المعايير الدولية للحوكمة والتنمية المستديمة. لذلك تأتي هذه المداخلة من اجل عرض تحديات ومتطلبات الترقية الاستثمارية لمناطق الجنوب سياحيا.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية: الاستثمار السياحي، الحوكمة ، المسؤولية الاجتماعية.

رموز jel: **M 13**

مقدمة:

تعمل الجزائر على غرار دول العالم على تطوير الاقتصاد والبحث عن بدائل للدخل بعيدا عن دخل المحروقات بما يحقق لها استدامة التنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وتحظى السياحة بأهمية كبرى بالنظر للإمكانات التي تزخر بها، وهنا لابد من تشجيع المؤسسات في مشاريعها المقاولاتية في القطاع السياحي، فكلما زادت مشاريع الاستثمار السياحي كلما زادت معدلات السياحة الداخلية والخارجية، وكلما احتكمت مشاريع المقاولاتية لمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية كلما زادت معدلات الاستقطاب المالي للاستثمار وخلق مناطق سياحية تساهم في التنمية المستديمة.

أولا: الإطار المفاهيمي:

أ-المقاولاتية: تتفق تعاريف المقاولاتية على كونها نشاط إنساني اقتصادي بالدرجة الأولى تجتمع فيه إمكانيات القدرة على المبادرة في إنشاء واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص الإبداع والعمل وتنظيمها من أجل تحسين عمليات الإنتاج وخلق قيمة مضافة".[i]

" وعلى عكس النظريات الاقتصادية التي ركزت على دراسة تأثير المقاولاتية على الاقتصاد ظهرت مجموعة النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الاجتماعية تهتم بدراسة أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترقيتها، ومن روادها **ماكس فيبر** والذي من خلال كتابه الذي أصدره سنة 1905 أراد أن يبين أن المقاولاتية هي خاصية مرتبطة بالمجتمع الغربي حيث قام بالربط بين مبادئ المذهب البروتستانتي للديانة المسيحية ونشاط المقاول.[ii] واعتبر إن قيم المذهب البروتيستانتي هي التي تكسب منتسبيها حب العمل والرغبة في الاستثمار وتنمية رؤوس الأموال.

"يمكن النظر إلى المقاولة على كونها وحدة للإنتاج المادي أو الخدماتي، تعتمد على العمل، وعلى رأسمال تقني ومالي وبشري، لإنتاج منافع متعددة وخدمات مختلفة ، وذلك لتلبية حاجات المستهلك .

ولما كانت هناك علاقة عموم وخصوص بين مفهومي المقاولة والمؤسسة، فيمكن القول أن مفهوم المؤسسة أشمل وأوسع من مفهوم المقاوَلة، فكل مقاولة مؤسسة وليس كل مؤسسة مقاولة، فالمقاولة مؤسسة إنتاجية تهدف إلى تحقيق الربح، بينما قد تكون هناك كثير من المؤسسات لا تطمح إلى الربح".[iii]

ب-الاستثمار السياحي: "يشمل مفهوم الاستثمار عند دارسي اقتصاديات السياحة: تقييم المشروعات، أو دراسات الجدوى للمشروعات، من حيث التوقعات لكل من النفقات والإيرادات ، وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة، ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد، وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن دراسة جدوى أمر حيوي ومهم عند الرغبة في استثمار الأموال في إقامة مشروعات سياحية.

أما **اشي** فيرى أن الاستثمار يعني في احد في احد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة ،فالمجالات التي يغطيها الاستثمار في المجال السياحي متعددة ومتنوعة وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة ، التي يمكن إجمالها في محورين رئيسيين هما:

1-الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية، التي تعرف اصطلاحا بالخدمات السياحية، والاستثمار في مجال الخدمات السياحية يضم الاستثمار في أهم ثلاثة قطاعات خدمية هي:

أ .خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية.

ب .خدمات النقل.

ج .خدمات الاتصالات

2-الاستثمار في مجال الثروة السياحية ويتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في:

أ .مواقع التراث الثقافي.

ب .مواقع التراث الطبيعي"[iv]

ج-الحوكمة: هي "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة".[v]

" وتعرف أيضا على أنها مجموعة من القرارات والإجراءات والسياسات والقوانين التي تؤثر في الطريقة التي تدار وتراقب بها الشركات بطريقة تعزز وتضمن كفاءة أعلى وأداء ماليا أفضل وتقلل الحاجة لرقابتها.

إن الهدف الأساسي من تطبيق مبادئ الحوكمة هو ضمان تماشي أهداف إدارة الشركة مع أهداف المساهمين . فوجود نظام عادل للحوكمة سوف يكفل توافق أهداف المساهمين مع أهداف إدارة الشركة ويعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة النظام الذي يحمي حقوقهم."[vi]

"الحوكمة هي مجموعة القوانين واللوائح والسياسيات والعمليات والممارسات التي تؤثر وتشكل التي توجه وتدار فيها المؤسسة ،تربط بين توقعات أصحاب المصالح وأهداف المؤسسة من خلال استخدام الموارد بروح من المسؤولية والمساءلة".

"وتتمثل قيم الحوكمة فيما يلي:الشفافية، المؤسسية، النزاهة/الأمانة، العدالة وتكافؤ الفرص، المساءلة واحترام القانون، الثقة/المصداقية، تبادل المعرفة، الانتماء".[vii]

د-المسؤولية الاجتماعية: عرف **بيتر دراكر** المسؤولية الاجتماعية على أنها ": التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه ".[viii]

وهناك من يعرفها "بأنها مجموع أربع مسؤوليات مختلفة: مسؤولية اقتصادية متمثلة في خلق الربح، مسؤولية قانونية (إطاعة القانون)،ومسؤولية أخلاقية القيام بكل ما هو صحيح، نظيف وعادل في كل الأوقات ، وأخيرا مسؤولية الإحسان أي أن تكون مواطنا صالحا".[ix]

ثانيا: دور المؤسسات المقاولاتية في تحقيق التنمية:

بالإضافة للأدوار الاقتصادية للمقاولاتية فيمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي:

1- زيادة التشغيل:

إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة و حل مشكلة البطالة ، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال . لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

2- عدالة توزيع الدخول:

إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، حيث تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد االمجتمع ويحثهم بإنشاء تلك المقاولات، و تحقيق العدالة في توزيع الدخول، ، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي[x].

3- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:

ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي و تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية(سكن، أرض، تجهيزات) ، المالية(الحسابات البنكية مثلا) .(الاجتماعية)الشبكات والعلاقات الاجتماعية(، والبشرية) الخبرة والتعليم.[xi]

4- محاربة الآفات الاجتماعية:

مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل، والبطالة، وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم.

في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات إلى الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم ،مما يدفع الشباب إلى هامش المجتمع والإدمان على المخدرات.

كما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في ان يفتقر المجتمع إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات. لهذا فإن المقاولة تمثل الحل لهذه المشاكل وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف . ويفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه.[xii]

ثالثا: أهداف التنمية السياحية المستديمة وفق معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية:

تبدو العلاقة متكاملة بين مؤشرات التنمية والحوكمة ومبادئ المسؤولية الاجتماعية فهي تتداخل في شبكة مترابطة بين الوسائل والأهداف حيث أن الهدف الذي تجمع عليه جميع هذه المتغيرات هو السعي لتحسين أوضاع المجتمع بمختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية ،وباعتبار النشاط السياحي احد أوجه الاقتصاد الذي يرمي لتحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية وتوفير مصادر دخل مالي تعود مباشرة على حركية النمو والتقدم في المجتمعات فأنها تتطلب جملة من الهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تعتبر مدخلات من جهة للنشاط السياحي ومخرجات من جهة أخرى للقطاع الاقتصادي في أوجه أخرى .

1-أهداف التنمية السياحية المستدامة : للسياحة المستدامة ثلاث مستويات من الأهداف المتداخلة نذكر منها :

أ-الاستدامة الاقتصادية: خلق الثروة، بعث استثمارات جديدة، تنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، تحسين البنية التحتية .

ب-الاستدامة البيئية : المحافظة على التوازن البيئي، وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك الموارد او في استعمالها او استخراجها.

ج-الاستدامة الاجتماعية والثقافية: التقسيم العادل للمداخيل المحققة (الوكالات الحكومية، المؤسسات الخاصة والمواطنين...)، خلق مناصب شغل، احترام المكتسبات الثقافية والدينية، تنمية العلاقات الاجتماعية وتحديث المجتمعات المنعزلة."[xiii]

2-أهمية إستراتيجية الحوكمة : "تعد الحوكمة منظومة متكاملة تنشر تأثيرها المتبادل على العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإدارية .

فمن الناحية **الاقتصادية** تعمل الحوكمة على تعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق ،بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة ،وتحقيق استقرار أسواق المال.

أما من الناحية **الاجتماعية** فتأتي من كون الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة،إذ أن أداءها يمكن أن يؤثر في الوظائف والدخل ومستوى المعيشة ،ومن ثم يجب أن تسأل الشركات عن التزامها في الإطار الاشمل لرفاهية المجتمع وتقدمه.

ويبرز تأثير الحوكمة **السياسي** من خلال معاونة الإدارة الحكومية في تحقيق طموحات المواطنين والاستجابة لمتطلباتهم وحاجاتهم بشكل مناسب ،ولاسيما في مجال تخفيف حدة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان وإرساء قواعد العدل.

أما الأنظمة **القانونية** فتعد صمام الأمان الرئيس الضامن لحوكمة جديدة للشركات من خلال توفير معايير الإفصاح والشفافية والنزاهة.

-تمثل منظومة معايير وممارسات معاصرة لاستثمار الموارد المتاحة للمنظمات بكفاءة وفعالية عاكسة حالة تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات أصحاب المصالح وتستعمل الآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المنظمة ومشاريعها بشفافية.

تعمل كمتغير أساسي من متغيرات الإدارة الإستراتيجية التي تؤثر في تحديد أغراض المنظمة وتوجهها الاستراتيجي ."[xiv]

***فوائد الحوكمة:**

-تشجع الحوكمة المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها.

-تساعد الحوكمة الشركة على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية.

-تقلل الحوكمة كلفة رأس المال على الشركة حيث أن البنوك تمنح قروضاً ذات نسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة مقارنة بالشركات غير الملتزمة بالحوكمة.

-تسهل الحوكمة عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.

-تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية إذ أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى أسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمة ، باعتبارها استثمارها في شركة ملتزمة وشفافية، ومن ثم فإن عنصر عدم التيقن يكون أقل مقارنة بالشركات الأخرى.

-تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال".[xv]

3- أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية: تعتبر معايير الاستثمار المجتمعي أخلاقية بالدرجة الأولى ،كما أنها تتصل بالأداء بعيد المدى للمؤسسات، حيث بات استيعاب الثقافة المؤسسية لمسألة الربط بين مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع و الاستراتيجيات المؤسسية يشكل تحديا كبيرا اليوم، فالمستثمرون و العملاء أصبحا أكثر تنورا، كما شرعوا بالتدريج في إظهار تفضيلهم اتجاه المنتجات و الخدمات و الشركات التي تولي اهتماما للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات."[xvi]

"و باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية نشاط يرتبط ببعدين احدهما داخلي يتمثل في

إسهام المؤسسة في تطوير العاملين و تحسين حياتهم ،و الثاني خارجي يتمثل في مبادرات المؤسسات في التدخل لمعالجة المشاكل التي سيعني منها المجتمع، فان التعاريف السابقة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعطي نقاط مشتركة تتمثل في الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في المجتمع بصفتها عضوا فيها.

-التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

-الطابع "الطوعي و الإرادي "الذي يميز التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية

-الطابع " الدائم "الذي يؤكد على التزام المؤسسة و الذي يجعل من المسؤولية الاجتماعية احد ركائز إستراتيجيتها.

-عنصر"الشفافية "و الذي يرتكز على جمع و نشر المعلومات داخل و خارج المؤسسة، مما يسمح بتوثيق و ترسيم الممارسات الايجابية و تتبع التطورات الحاصلة بها.

-القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة و تتعامل معها

كما أن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يحقق لها العديد من الفوائد و يقف في مقدمتها تحسين صورة المؤسسة بالمجتمع و ترسيخ المظهر الايجابي لدى العملاء و العاملين و أفراد المجتمع بصورة عامة ، خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.

إن المسؤولية الاجتماعية تضفي تحسينا على مناخ العمل السائد في المؤسسة و تؤدي إلى إشاعة التعاون و الترابط بين مختلف الأطراف.

ففي زمن ليس بالبعيد لم تكن المؤسسات تتحدث إطلاقا عن" المسؤولية الاجتماعية "بينما أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة و آفاق التنمية المستدامة إذ نالت المسؤولية الاجتماعية حيزا هاما من النقاش في مؤتمر"جوهانسبرغ "سنة 2002 ."[xvii] من خلال استعراضنا لمقومات التنمية السياحية المستديمة وأهداف الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية يمكننا التأكيد مجدد على صلة التأثير

والتأثر بين جوانب التنمية ومتطلبات الحوكمة ومعايير الالتزام بقواعد المسؤولية الاجتماعية أثناء التخطيط للمشاريع المقاولاتية وتنفيذها في المجال السياحي، اذ انه كلما التزمت المؤسسات المستثمرة الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة بقواعد الحوكمة الاجتماعية من نظم وقرارات متكاملة تمزج بين الربح والقيمة المضافة اجتماعيا، كلما ساهم ذلك بشكل مباشر في التنمية، فكلما توافرت معايير الشفافية والعدالة في التعامل ومنح الفرص والمساءلة القانونية والاجتماعية واحترام المعايير البيئية للمحافظة على الثروات الطبيعية وتنشيطها كلما زادت مظاهر المواطنة المؤسسية ، والالتزام الأخلاقي والولاء المجتمعي بما يخدم المصلحة العامة المشتركة بين أفراد المجتمع ومؤسساته خاصة الاقتصادية منها، حيث تعتبر الطبيعة مصدر للدخل مالي لا ينضب إن أحسن استغلاله وفق ما يتماشى والاستراتيجيات بعيدة المدى للترقية الاجتماعية والتنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

رابعا: معوقات وتحديات الاستثمار السياحي ومشاريع المقاولاتية في الصحراء الجزائرية:

قبل الحديث عن معوقات مشاريع المقاولاتية السياحية في منطقة الجنوب لابد من الإشارة إلى ضرورة توفر مناخ استثمار مشجع وله قدرة على جذب مشاريع التنمية من خلال دراسة "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية المؤثرة على توجيهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا". [xviii]

"إن الاستثمار السياحي في الثروة السياحية الثقافية والطبيعية، بالإضافة للاستثمار في مجال الخدمات والتسهيلات السياحية سيكون له منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية على النطاق الوطني والمحلي .كما أنه سيشكل أنموذجاً قابلاً للتوظيف والتطبيق في المناطق الأخرى ...، نظراً للجوانب الإيجابية المتوقعة من هذا الاستثمار السياحي وصناعة السياحة، والمتمثلة في توسيع القاعدة الاقتصادية الوطنية، والمحلية، وتطوير شبكات النقل والاتصالات، وخدمات ومرافق البنية التحتية، وإدارة الموارد الثقافية، بطريقة تعمل على خدمة الأجيال الحالية وتراعي متطلبات أجيال المستقبل في موارد التنمية السياحية." [xix]

"وتؤكد كثير من الأبحاث على أن صناعة السياحة تقدم منتجاً سياحياً يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على قطاعات اقتصادية أخرى، فهو يقوم بتنشيط كثير من القطاعات المساندة مثل قطاعات الخدمات، والنقل، والاتصالات والحرف والصناعات التقليدية ،وكل هذه القطاعات تعمل على تعميم الفائدة ،على الاقتصاد القومي على المستوى الكلي، من خلال تنويع مصادر الدخل ،وتوفير فرص العمل للمواطنين، والمساهمة في زيادة الإنتاج القومي،والعمل على تطوير المناطق الريفية،إضافة إلى انه يعود بالنفع على اقتصاديا على المجتمعات المحلية،القاطنة بمناطق الجذب السياحي والتنمية السياحية، من خلال تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة دخل الأفراد وتحسين مستوى دخل المجتمع وتطوير مستوى المرافق والخدمات والبنى التحتية وتحسينها.

ولابد من التأكيد على أن صناعة السياحة تعتمد بصورة رئيسة على الشركات والمؤسسات الخاصة(القطاع الخاص) ، التي تعتمد بدورها على تهيئة أماكن الجذب السياحي للاستثمار فيها ،وكذا الاستثمار في المرافق والخدمات والتسهيلات السياحية،التي تعد الركن الثاني الداعم لصناعة السياحة ،بعد الموارد الثقافية والطبيعية(الثروة السياحية)، فهي إذن صناعة ذات أوجه متعددة ومتنوعة ومتداخلة تتخذ من الشراكة الفعالة التي تضم جميع أفراد المجتمع والمؤسسات وشركات القطاع العام والخاص محورا أساسيا لها ."[xx]

ويمكننا ذكر **تحديات تحقيق أهداف المشاريع المقاولاتية في مجال التنمية السياحية** تلخيصا لا إجمالا فيما يلي :

- **نظم الاستثمار السياحي وتشريعاته وقوانينه:**

ان النظم والتشريعات القانونية في مجال الاستثمار لها الأثر الفاعل في تحديد اثر مناخ الاستثمار السياحي ،من حيث الايجابيات والسلبيات فكلما كانت التشريعات أكثر مرونة وتحفيزا كان مردود الاستثمار السياحي أكثر فاعلية وايجابية والعكس [xxi]

– تحديات متعلقّة بالتمويل: فهو يشكل حجر الأساس في قيام ونجاح واستمرار وتوسيع المشروعات ، فالتمويل ضروري لاقتناء الأصول الثابتة، والتمويل الرأسمالي العامل وتزداد هذه التحديات حدّة في البلدان النامية التي تفتقر إلى وجود أسواق مالية ونظام بنكي متطور يساعد في تمويل هذه المشروعات. ومبررات المؤسسات المالية في عد تحمسها لتمويل هذه المشروعات، عدم توفر الضمانات اللازمة لدى هذه المؤسسات المقاولاتية لتسديد قروضها، وضعف المداخيل المالية، بالإضافة إلى نقص خبرتها .

– تحديات فنية وتكنولوجية :ضعف القدرة على اقتناء الآلات والمعدات والتكنولوجيا المتطورة، نظرا لاستيرادها من الخارج وارتفاع تكلفتها، مما يؤثر على تكلفة الإنتاج.

–تحديات تتعلق بالمتطلبات القاعدية للمشروع :كصعوبة الحصول على الأراضي المناسبة لإقامة المشروع، وضعف تهيئة مواقع المشروعات بشبكات المياه والغاز وقنوات الصرف الصحي وشبكات الاتصال ، ووسائل النقل.

–تحديات إدارية :كنقص المعرفة والخبرة الفنية لإدارة تلك المشروعات، وتداخل المهام الوظيفية والمسؤوليات الإدارية، وضعف إمكانيات التخطيط واستشراف المستقبل، بالإضافة إلى عدم قدرتها على حماية منتوجاتها من المنافسة الأجنبية.

تحديات تنظيمية وقانونية :وهي أكثر التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في البلدان النامية، بسبب مركزية القرارات، وعراقيل إنشاء هذه المؤسسات، والحصول على التمويل البنكي، وحل مشكلاتها .بالإضافة إلى مشكلات الفساد الإداري، وعد وضوح واستقرار المنظومة القانونية.[xxii]

ولتحسين ظروف الاستثمار في القطاع السياحي بالجنوب لابد من الدمج بين خطط واستراتيجيات تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال السياحي وتحسن مناخ العمل المقاولاتي، ويمكن الحديث عن **إستراتيجية ترقية العمل الاستثماري في المجال السياحي** من خلال جملة من الإجراءات التي يجب ن تسهر الدولة على تطبيقها من خلال:

أ –تأهيل العنصر البشري الكفء:

صحيح أن الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

ب – رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:

من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 ملايير دولار، حيث بلغت 1.6089 مليار دولار سنة2015 .كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج

التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز0.07% وهي نسبة ضعيفة جدا .لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

ج – توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي:

مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغير والمتوسطة يفترض بناء إستراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكيفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.

خ – ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال:

حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر، وتقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي . القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2012 ،2013 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 14 ٪ بعد كل من البيروقراطية 20,5 ٪ والتمويل ٪15,7"[xxiii]."على سبيل المثال، فإن إنشاء البنى التحتية (رصف الطرق وإقامة الموانئ والمطارات والمرافق العامة) يوفر فرص نجاح اكبر للمشروعات السياحية للقطاع الخاص،بل إن الحكومات عادة ما تقدم تسهيلات مادية للأفراد والشركات مثل توفير الأرض بأسعار مخفضة لإقامة المنتجعات عليها وتوفير المرافق العامة ورصف الطرق وربطها بباقي المناطق في البلاد ،وكلها عوامل تجعل من الاستثمارات العامة عاملا محفزا ومشجعا للاستثمارات الخاصة للولوج في الاستثمار السياحي وتحقيق فرص الربح المنشود وتعظيمه" .[xxiv]

خاتمة:

إن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتضافر جهود الدولة والمؤسسات والأفراد كل في وفق ما يؤسس لنمو ثقافة المسؤولية الاجتماعية والحوكمة و المواطنة والانتماء، وبما أن السياحة جزء لا يتجزأ من مصادر الدخل الأساسي بعد قطاع الصناعي والفلاحي فهي مصدر الدخل الأوفر في العديد من الدول، وفي ظل تهديدات نفاذ الريع النفطي وانخفاض أسعاره فلابد من الاهتمام بالسياحة باعتبارها بديل استراتيجي للدخل والتنمية المستديمة وفق ما يحافظ على موارد اليوم لجيل المستقبل وترقية المجتمع .

قائمة المراجع المعتمدة:

[i] مناد لطيفة: المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر،رسالة ماجستير،قسم العلوم الاجتماعية،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ،2014، ص13

[ii] Khaled Bouabdallah et Abdallah Zouache,2005 Entrepreneuriat et développement économique, les cahiers du CREAD, Alger,2005 ,p11نقلا عن: الجودي، محمد على: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2015،ص7.

[iii] مناد لطيفة ،مرجع سبق ذكره، ص14.

[iv] الزهراني عبد الناصر بن عبد الرحمن ، وآباشي حسين قسيمة:الاستثمار السياحي في محافظة العلا ،بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار ،السعودية،مركز المعلومات والأبحاث السياحية،2008،ص 16.

[v] باطويح محمد عمر: الحوكمة ... تشريع وثقافة وسلوك، حوكمة الشركات، اتحاد الشركات الاستثمارية ،مكتبة افاق، الكويت،سبتمبر2011، ص64.

[vi] بورسلي أماني: آثار تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة الحديثة وأسس التقييم، حوكمة الشركات ،اتحاد الشركات الاستثمارية ،الكويت ،مكتبة آفاق، الكويت، سبتمبر2011 ،ص26.

[vii] الغزالي صلاح:الحوكمة والمساءلة في المؤسسات الاجتماعية ضرورة حتمية،اكتوبر 2015 ،ص ص، 7،2.

[viii] غلاي نسيمة: الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان،2015، ص83.

[ix] شين فيروز،و شين نوال: دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة،ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،جامعة بسكرة ،6-7ماي 2012، ص10.

[x] -الجوزي جميلة: دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ،ص46.

[xi] بودلة يوسف ، بن تفات عبد الحق: دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة. 18و19 افريل2012، ص5.

[xii] نتائج بحث اليونسكو ومنظمة العمل الدولية الممارسات الجيدة، 2010، الطبعة العربية،ص35نقلا عن:الجودي،2015ص48.

[xiii] (بن بوزيان بن حبيب نقلا عن :مفاتيح يمينة مفاتيح يمينة : تسويق السياحة الإقليمية الصحراوية في ظل التنمية المستدامة،دراسة حالة إقليم الاهقار، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012:،ص72.

[xiv] شين فيروز،و شين نوال: مرجع سبق ذكره،ص4.

[xv] -أساسيات الحوكمة :مصطلحات مفاهيم،سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابو ظبي للحوكمة ،ص12.

[xvi] غلاي نسيمة ، مرجع سبق ذكره،ص 93.

[xvii] المرجع نفسه،ص ص،84،83.

[xviii] قدي عبد المجيد: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط،8-9 أفريل 2002 ، ص 24.

[xix] الزهراني ،واباشي،مرجع سبق ذكره،ص 5

[xx] المرجع السابق نفسه،ص11.

[xxi] جابر،2004،ص129 نقلا عن الزهراني، وآباشي،2008،ص17.

[xxii] مناد لطيفة، مرجع سابق ،ص ص، 62،63 .

[xxiii] مولاي لخضر عبد الرزاق ،و بورحلي خالد: متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد4،جوان 2016، ص78.

[xxiv] الزهراني، واباشي ، مرجع سبق ذكره ، ص18.